الاستراتيجية الدفاعية الأوروبية...

بين واقع التبعية وآفاق الاستقلالية

د.عبد الوهاب بن خليف

أستاذ بكلية العلوم السياسية والإعلام

فرضت نهاية الحرب الباردة بعد تفكك الإتحاد السوفيتي رؤية أمنية جديدة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي منذ منتصف التسعينيات. وقد تعزّزت هذه الرؤية وأصبحت تمثل أولوية قصوى لهذه الدول، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

وقد اكتشفت هذه الدول في إطار مؤسسات الإتحاد الأوروبي أن سياستها الأمنية التي تعتمد في جزء كبير منها على السياسة الأمنية الأمريكية، سواء ذلك في إطار حلف شمال الأطلسي الذي تسيطر على قيادته الولايات المتحدة الأمريكية أومن خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[1].

وقد اعتبر خطاب الرئيس الأمريكي الأسبق "هاري ترومان في 1947/03/12، الذي ألقاه أمام أعضاء الكونغرس المقاربة الأمنية الأمريكية الجديدة التي ساعدت على تبني فكرة إنشاء حلف عسكري يضم الولايات

1- تم إنشاء هذه المنظمة في أوروبا خلال أول مؤتمر عام 1975 بهلسنكي بفنلندا، وكان لهذه المنظمة دور كبير في تخفيف التوتر الدولي في عهد الحرب الباردة بين المعسكرين. لا سيما وأن الإتحاد السوفيتي سابقا والولايات المتحدة الأمريكية كانتا عضوين في هذه المنظمة. وتوجد اليوم دول من غرب آسيا ووسطها. وقد وصل عدد الأعضاء إلى خمسين دولة

المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية أو الدول التي خرجت منتصرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكان هذا الحلف موجها أساسا ضد المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفييتي سابقا. وقد تجسّدت هذه الفكرة بعد الحصار الذي فرضه هذا الأخير على برلين في شهر أبريل 1948، من خلال التوقيع بواشنطن في 1948/04/04 على ميثاق حلف شمال الأطلسي.

• حلف الناتو والسعي الأمريكي للهيمنة على أوروبا

أملت الظروف الدولية التي صاحبت انهيار المعسكر الشيوعي وتفكك الاتحاد السوفييتي على الدول الأعضاء في حلف الناتو، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الفاعلة، خاصة فرنسا وألمانيا وبريطانيا اعتماد إصلاحات جذرية على الهياكل والإستراتيجيات، تتماشى مع عملية توسيع الحلف وضم دول أوروبية جديدة من وسط وشرق أوروبا.

وجاءت فكرة توسيع حلف الناتو مباشرة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة، أثناء انعقاد قمة لندن في جويلية 1990، التي تمخّض عنها الإعلان عن إنشاء مجلس التعاون لشمال الأطلسي بعد قمة حلف الناتو بروما المنعقدة في شهر نوفمبر 1991. وتبنّى أعضاء الحلف البرنامج الذي اقترحته الولايات المتحدة الأمريكية المتعلق "بالشراكة من أجل السلام" في قمة بروكسل في مطلع 1994، وهو البرنامج الذي سعى إلى تغيير إستراتيجية حلف الناتو وجعلها تتماشى مع المستجدات التي شهدتها العلاقات الدولية. تركزّ برنامج "الشراكة من أجل السلام" لأول مرة على ضرورة توسيع حلف الناتو ودخول دول جديدة من وسط وشرق أوروبا في غضون خمس سنوات.

وقد لاقت فكرة توسيع حلف الناتواختلافات بين أعضائه تركزت بين ثلاثة توجهات مختلفة تتراوح بين التوجه المعارض لعملية التوسيع نحوشرق أوروبا وتقوده فرنسا من داخل الحلف وروسيا من خارجه. وهناك التوجه المدعم

لعملية توسيع الحلف، الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. أما التوجه الثالث فسعى إلى تأجيل عملية التوسيع إلى ما بعد حل الأزمة اليوغسلافية والتعرف أكثر على النوايا والأهداف الروسية[2].

اعتبرت قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة خلال شهر جوان 2004 من أفضل الاجتماعات التي عقدها هذا الحلف لأنها ضمت لأول دولا من أوروبا الوسطى والشرقية كانت سابقا أعضاءا في حلف وارسو، بالإضافة إلى أنها أقرّت شراكة جديدة بين الحلف ودول من البحر الأبيض المتوسط ودول خليجية بهدف تعزيز الحوار والتعاون في المجال الدفاعي والأمني ومكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة وتبييض الأموال وغيرها.وتأتي هذه القمة بعد تلك التي عقدها مجلس وزراء مجلس حلف الناتو ببرلين في شهر جوان 1996، الذي أبدت فيه فرنسا وألمانيا رغبتهما في حشد المواقف الأوروبية من أجل بناء مؤسسة أمنية وعسكرية أوروبية[3].

وتتداخل السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية لدول الإتحاد الأوروبي، الشيء الذي فرض التعاون والتنسيق بين صانعي السياسة الخارجية والمشرفين على السياسة الأمنية والدفاعية ليس فقط قبل أوأثناء نزاع أوصدام مسلح، وانّما كذلك بعد نهايته من خلال الإسهام في حل هذا النزاع بواسطة إبرام المعاهدات[4]. وقد اتضح هذا الترابط بين السياستين الخارجية والدفاعية خلال فترة الحرب اليوغسلافية خلال الفترة الممتدة من 1992 إلى 1995.

2- التقرير الإستراتيجي العربي 1995، توسيع حلف شمال الأطلنطي : اتجاهات متعارضة.القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1996، ص.229.

3- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي طرابلس :منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2003، ص. 193.

4 - Alvaro De VASCONCELOS, L'Europe de la défense entre les incertitudes européennes et l'hegemonie américaine. revue confluences internationales. Alger : institut national des études de strategie. fevrier 2005. PP.10-11.

فرضت التغيرات الجوهرية التي عرفها النظام الدولي على الدول الأوروبية طيلة السنوات الماضية لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، تطوير السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي واعتماد إستراتيجية مشتركة في مجال السياسة الخارجية والأمن، تتماشى والتحديات المطروحة[5].

لم يعد التعاون العسكري وحده الهدف الأساس الذي ينشده حلف الناتو، وإنّما توسّع ليشمل مجالات أخرى مختلفة مثل التعاون الاقتصادي، العلمي، الثقافي، الفني...، وبالتالي فإن حلف الناتو الذي كان الهدف، الذي أنشي من أجله في نهاية الأربعينيات وهو مواجهة المد الشيوعي في أوروبا والعالم، فإن مهامه أوسع واهتماماته أشمل في نهاية العشرية الأولى من الألفية الثالثة. فقد دخل هذا الحلف في شراكة إستراتيجية مع دول غير أوروبية من جنوب البحر الأبيض المتوسط بعدما استوعب دولا جديدة من وسط وشرق أوروبا.

اتبعت فرنسا التي تتبنّى أطروحات الجنرال ديغول سياسة متشددة مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو، وذلك بانسحابها من اللجنة العسكرية ورفضها انضمام بريطانيا إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية. لكنّها غيّرت من رؤيتها الإستراتيجية لحلف الناتو، حيث اقتنعت بعد الأزمة اليوغسلافية، بأن التعاون العسكري مع الولايات المتحدة الأمريكية قي إطار هذا الحلف بات ضروريا من منطلق أن الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور كبير في حل الأزمة اليوغسلافية من خلال إشرافها على اتفاق دايتون وقيادتها للقوة العسكرية (l'IFOR)[6]. هذه الأخيرة قادها الجنرال الأمريكي جورج جولوان (GEORGES JOULWAN) وتشكلت من 60000 ألف رجل من بينهم 20000 جندي أمريكي. شجّعت هذه الأزمة فرنسا على العودة إلى اللجنة العسكرية لحلف الناتوبتاريخ

5- زكريا حسين. السياسة الدفاعية للاتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين. السياسة الدولية، العدد 151، يناير 2003، ص 276.

6- تحددت المهمة الرئيسة للقوة العسكرية (L'IFOR) التابعة للحلف الناتوعلى أساس قرار مجلس الأمن رقم 1031.

1995/12/05[7] أي سنة بعد انتهاء القضية اليوغسلافية. لقد فهم الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" المعروف بتبنّيه مواقف الجنرال ديغول أنه لا جدوى من استمرار التعارض بين "أوروبا الأوروبية" و"أوروبا الأطلسية"[8].

وإذا اعتمدنا على الجانب السياسي، فيبدو من الصعب تصور اتفاق بين الدول الفاعلة ذات الوزن السياسي الأوروبي بعيدا عن فرنسا وألمانيا، واعتماد مواقف متناقضة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مثل بريطانيا وإيطاليا وحتّى إسبانيا. فقد تجسد هذا الاختلاف خلال العملية العسكرية الأمريكية للاحتلال العراقي، بين فرنسا وألمانيا الرافضتين لهذا الاحتلال من جهة وبريطانيا الداعمة له[9].

وعليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدعم أوروبا، إلا إذا دعّمت هذه الأخيرة المواقف الأمريكية، وفي حالة عدم الاتفاق بين الطرفين، فإن واشنطن تقوم، بمثل ما فعلت في السابق، باستغلال الخلافات القائمة بين شركائها الأوروبيين لتمرير مشاريعها السياسية، الاقتصادية والإستراتيجية. وقد انتاب الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا، غموضا انقسم الأوروبيون حول وصفه "بالشراكة" تارة و"الزعامة" تارة أخرى[10].

○ نحو إنشاء قوة أوروبية مستقلة

ركّزت قيادة حلف شمال الأطلسي في بداية التسعينيات أثناء "مؤتمر كوبنهاغن" يومي 06 و1991/06/07، في إطار العلاقات بين حلف الناتو وإتحاد أوروبا الغربية، على إمكانية تأسيس قوة أوروبية للأمن والدفاع تكون تابعة لإتحاد أوروبا الغربية تتحدد من خلالها هوية أوروبية للأمن والدفاع.

7- أعلن وزير خارجية فرنسا الأسبق، هرفي دوشاريت (Hervé de CHARETTE) عودة فرنسا إلى اللجنة العسكرية لحلف الناتوبعد ثلاثين سنة من المقاطعة. وفي اجتماع للمجلس الأطلنطي بتاريخ 1996/01/17، أبدت فرنسا موافقتها لمناقشة مسائل مرتبطة بالشأن النووي.

8- Thierry de MONTBRIAL, Regards sur le monde, in « RAMSES :Rapport Annuel Mondial sur le Système Economique et les Stratégies ». Paris : IFRI, 1997, P.32.

9- Ibid, P.33.

10 - Capitaine de frégate BENOIT SILVE, Relations transatlantiques : Partenariat ou leadership, Revue Recherches internationales, n° 51, Hiver 1998, P.37.

وتزامنت هذه الرؤية مع النظرة الفرنسية- الألمانية التي ترمي إلى إعادة تفعيل منظمة إتحاد أوروبا الغربية في إطار مؤسسات الاتحاد الأوروبي، والتي تعد أقرب بكثير للنص النهائي لمؤتمر ماستريخت المنعقد في ديسمبر 1991، وأكثر قوة من المبادرة البريطانية- الإيطالية القريبة من الرؤية الأمريكية التي طرحت في نفس الفترة وأكدت على الدور الأطلسي لحلف الناتو[11].

إن الولايات المتحدة متواجدة في دول عديدة في مناطق جيو- إستراتيجية مختلفة من العالم، وما يهمنا هنا بالدرجة الأولى هو دول الاتحاد الأوروبي. فماعدا فرنسا التي لم تقبل بوجود قوات عسكرية أمريكية فوق أراضيها بل أكثر من ذلك، فهي الدولة الوحيدة التي طالبت ومازالت تطالب بنفس الإصرار إلى غاية اليوم بضرورة أن تكون سياسة عسكرية وأمنية أوروبية مشتركة ومستقلة.

بالمقابل، فإن الكثير من الدول الأوروبية تحتضن قوات عسكرية أمريكية فوق أراضيها مثل ألمانيا (60053 عسكريا) وإيطاليا (11677 عسكريا) وإسبانيا (3575 عسكريا) وتركيا (2864 عسكريا) وبلجيكا (1679 عسكريا).... وتشير آخر الإحصائيات على أن ألمانيا تأتي في مقدمة الدول التي تستقبل فوق أراضيها قوات عسكرية أمريكية[12].

أثارت الأزمة العراقية وتحديدا في أفريل 2003، انقساما أوروبيا بين الدول الفاعلة إلى مجموعتين : المجموعة المؤيدة لاحتلال الولايات المتحدة للعراق وتقودها بريطانيا وإيطاليا، والمجموعة الثانية المعارضة لهذا الاحتلال وتتزعمها فرنسا وألمانيا[13]. كان لهذا الانقسام انعكاسات سلبية على مشروع أوروبا السياسي والدفاعي، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الحديث عن "أوروبا

11 - Elisabeth DU REAU, Marc DUSAUTOY, Michèle LAGNY et Svetla MOUSSAKOVA, L'Europe en mutation :De la Guerre froide à nos jours. Paris : Hachette Livre, 2001, P.182.

12- Emmanuel TODD, Après l'Empire : Essai sur la décomposition du système américain. Paris : Editions Gallimard , 2002, PP.100-101.

13- السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة الأمريكية..ص.فحة جديدة حقا ؟ السياسة الدولية، العدد 160، أبريل 2005، ص.42.

العجوز" التي يقصد بها فرنسا وألمانيا خاصة و"أوروبا الجديدة" ويقصد بها بولونيا، بلغاريا ورومانيا وغيرها.

لذا، تمّ الإعلان عن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في أوروبا، التي ترمي إلى إعادة النظر في انتشار الوجود العسكري الأمريكي، الذي يتمركز بنسبة 80 % في ألمانيا، وتموقعه من جديد في دول أوروبية جديدة انضمت في عام 1999 إلى حلف الناتو، وهي جمهورية التشيك، المجر، بولونيا، وانضمّ عدد آخر من دول أوروبا الشرقية في عام 2004 وهي رومانيا، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا وبلغاريا. وكان أهم ما جاء في هذه الإستراتيجية العسكرية الأمريكية الدرع الصاروخي المزمع نصبه في أوروبا الشرقية، وذلك لمواجهة الخطر النووي الإيراني[14].

وقد راهنت قبل ذلك فرنسا كثيرا بعد انتهاء الحرب الباردة على تقليص التواجد العسكري الأمريكي فوق الأراضي الأوروبية، لاسيما دول الاتحاد الأوروبي الفاعلة، على رأسها ألمانيا، التي تأتي في المرتبة الأولى قبل إيطاليا، التي تحتل المركز الثالث، بعد اليابان وكوريا الجنوبية وبريطانيا.

إن ألمانيا الدولة الحليفة لفرنسا، دعّمت النفوذ الأمريكي في القارة الأوروبية وعزّزت السياسة الدفاعية لحلف الناتو في أوروبا وخارجها مقابل حصولها على هامش سياسي أوسع بالنسبة لسياستها الخارجية، وذلك حتّى لا تكون السياسة الألمانية مقتصرة على الدور الاقتصادي.

أمام هذا الوضع، ظلّت المواقف الفرنسية مهمّشة إلى غاية تاريخ غزو العراق من قبل أمريكا في عام 2003، الذي أعاد التقارب الفرنسي ـ الألماني إلى طبيعته باتخاذ مواقف مشتركة مناهضة للسياسة الأمريكية في العراق ورافضة الحرب[15].

---

14 - Maxime LEFEBVRE, Quel avenir pour l'Union européenne ?, in RAMSES, 2004, OP.CIT, P. 91.

15- خالد عبدالعظيم. حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية-الأمريكية. السياسة الدولية، العدد 147، جانفي 2002، ص. 174.

لذلك، جاء انعقاد القمة الرباعية غداة الغزو الأمريكي للعراق، في شهر أفريل 2003، والتي ضمّت أربع دول هي فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، لوكسمبورغ، في غياب دول فاعلة مثل بريطانيا، إيطاليا، إسبانيا...، وذلك بهدف إنشاء قيادة أوروبية للنقل الإستراتيجي ونواة للقدرة المشتركة للتخطيط وقيادة العمليات وغيرها من المشاريع العسكرية"[16]. هذه الخطوات في مجال التسليح بإمكانها أن تؤسس لتقاليد عملية بين الدول الأوروبية، سعيا إلى الوصول إلى بناء جيش أوروبي مشترك مستقل[17].

• التوافق الأوروبي- الأطلسي حول الأمن في أوروبا

إن توسيع الاتحاد الأوروبي وانضمام دول جديدة من شرق أوروبا مثل بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، وغيرها يزيد من الانقسامات الأوروبية بشأن الوجود العسكري الأوروبي في أوروبا، خاصة وأن هذه الدول لها ميولات أطلسية أكثر منها أوروبية بشأن السياسة العسكرية والدفاعية الأوروبية، وهوما يصب في المصلحة الأمريكية وحلف الناتو[18]، لاسيما بعد وصول الرئيس الفرنسي الجديد نيكولا ساركوزي إلى قصر الإليزي في 2007/05/06، الذي أكد مباشرة بعد الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية على الصداقة الفرنسية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

كما شكّلت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي الإطار الأوسع للأمن الأوروبي من خلال تكثيف التعاون الجماعي بين الدول الأوروبية داخل وخارج الاتحاد الأوروبي، وذلك بتجسيد الأهداف الثلاثة، التي نصّ عليها ميثاق قمة هلسنكي المنعقدة عام 1975، والمتمثلة في تحقيق الأمن، الحد من سباق التسلح في العالم، تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأوروبية وغيرها، وأخيرا الاهتمام أكثر بالقضايا الاجتماعية وحقوق الإنسان[19].

---

16 -François CHAUVANCY, Quelles forces militaires pour quelle Europe de la defense. défense nationale, Janvier 2005, PP.36-37.

17 - Ibid, P.91-92.

18- خالد عبد العظيم، المرجع السابق، ص.125.

19 - Danielle BIDARD, Quelle sécurité collective pour l'Europe : l'Otan constitue-t-elle la réponse efficace ?. la revue internationale et stratégique, n°32, hiver 1998-1999, P.37.

اهتدت الدول الأوروبية الأعضاء في هذه المنظمة، والذي بلغ عدد أعضائها في 21 مارس 1995 إلى أربع وخمسين دولة، إلى اعتماد ميثاق الاستقرار في أوروبا، الذي تطوّر وتعزّز أكثر في 1999/11/19 خلال قمة إسطنبول، حيث تبنّت ما يعرف " الميثاق الأوروبي من أجل الأمن والوقاية من النزاعات.

كذلك، كان لفرنسا وألمانيا وبريطانيا مساعي كبيرة في إطار الاتحاد الأوروبي لتكريس الحضور الأوروبي الذي يعكس حجم القارة داخل هياكل حلف الناتوبعد قمة اسطنبول المذكورة، حيث طرحت أفكار حول العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والإعلان عن مفاهيم جديدة تتعلق بإمكانية مشاركة التحاد في مجالات التخطيط داخل حلف الناتو.

إن التعرض لمستقبل العلاقات القائمة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتويثير مسائل عديدة مرتبطة باستمرار الهيمنة العسكرية الأمريكية داخل الحلف الأطلسي وخارجه، التي تبقى هاجسا يقلق الأوروبيين، الذين يسعون للحد من هذه الهيمنة الأمريكية وجعلها أكثر توازنا، ولاسيما وأن الاتحاد الأوروبي قد تبنّى السياسة الأوروبية للأمن والدفاع (PESD)، ويسعى إلى تجسيدها في سياق العلاقة العابرة للأطلنطي ودعمها بمؤسسة خاصة بالحوار ما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك حفاظا عن الهوية الأوروبية[20].

◦ اقتناع الولايات المتحدة الأمريكية بالهوية العسكرية الأوروبية

بيّن فريق عمل "لجنة التحليل والتفكير حول الراهن"[21]، الذي عالج قضية التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو وتحقيق التوازن بين الطرفين[22]. كما

20 - Paul-Marie DE LA GORCE, Les rapports franco-allemands à l'ombre de la tutelle américaine, revue recherches internationales, n°54, automne 1998, P. 85.

21- قامت هذه اللجنة بعدة دراسات مرتبطة بأوروبا مثل : "العلاقة العابرة للأطلنطي : قيم وقوى؟" التي أنجزت في سبتمبر 2004 كما قام بإنجاز دراسة أخرى : "أية أوروبا في المستقبل؟" وذلك في شهر ديسمبر 2004. وأنجز دراسة ذات بعد أمني بعنوان : "أي أمن لأي دفاع في أوروبا؟" خلال شهر جوان 2005.

22- أظهرت قمة ميونيخ بألمانيا المنعقدة في 2005/02/12، تخوفا أوروبيا من ممارسة دور الزعامة على حلف الناتوواعتماد الطريقة القديمة "فرّق تسد".

أبرز دور أوروبا المتعاظم في المستقبل للوصول إلى تحقيق الهوية العسكرية الأوروبية، بالاعتماد على مجموعة من الوسائل المرتبطة بأمنها الداخلي[23] وكيفية التعامل والتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار سياسة أمنية عابرة للأطلنطي يجسدها التعاون في مراقبة بؤر التوتر الدولية، وصولا إلى التقليل من الاختلافات والخلافات التي قد تنجم من حين لآخر والمحافظة على رهانات التعاون المتعددة المجالات وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب الدولي[24].

من جهتها، تسعى فرنسا، باعتبارها الدولة الأولى ذات المصداقية داخل هياكل حلف الناتو، وبالتنسيق مع ألمانيا إلى اعتماد "سياسة مؤثرة" أوسياسة محاولة "إعادة التوازن" على مستوى حلف الناتو، وذلك بإشراك الطرفين الرئيسيين حلف الناتو والاتحاد الأوروبي من خلال "السياسة الأوروبية للأمن والدفاع"، الذين يتكاملان فيما بينهما.

هذا التعاون هو ضرورة فرضتها ظاهرة الإرهاب الدولي[25]، بحيث شهدت العلاقات الأوروبية- الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 نوعا من "التضامن العاطفي"، لكنه سرعان ما تراجع غداة غزو العراق في 2003، وصل إلى حد الانشقاق بين أقطاب الاتحاد الأوروبي فرنسا وألمانيا من جهة وبريطانيا، إيطاليا وإسبانيا من جهة أخرى[26].

23- Europol, Eurojust, Schengen, Contrôle des frontières…

24 - Groupe de travail du CARA, Défense européenne UE et Otan, défense nationale, mars 2006, P.13.

25 - André DUMOULIN, La France et l'Otan : entre méfiance politique et rapprochement doctrinal, défense nationale, mai 2006, PP.54-55.

26 - Jean-Jacques PATRY et Nicole VILBOUX, Les organisations européennes et l'Otan : Quatre ans de relations transatlantiques. in revue Les études de la documentation française, intitulé : La défense en Europe, sous la direction de Patrice BUFFOTOT, n°5218, 2005, P. 221.